شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

كامل شياع يدعونا

بعد أربع سنوات لا يُشغلنا السؤال: من قتل كامل شياع؟ أو: لماذا قتلوا كامل شياع؟ فنحن نعرف القتلة ونعرف دوافع القتل.. نعرف منذ أربع سنوات، لكن ما لا نعرفه لماذا تصمت الدولة كل هذا الوقت حيال جريمة شنيعة في حق واحد من ألمع مثقفي البلاد ومن أنزه موظفي هذه الدولة وأكثرهم جدية؟

ذات مرة كنت أركب باص "كيا" من الباب الشرقي إلى الكرادة مروراً بشارع السعدون. كان ثمة زحام مروري عند ساحة الفردوس حيث تجمّع بضع مئات من الناس كشفت عن هوياتهم اللافتات المرفوعة.. كانوا سجناء ومفصولين سياسيين في عهد النظام السابق يطالبون بحقوقهم التي لم يكفلها النظام الحالي الذي من المفترض أن يستند بجزء كبير من شرعيته إلى قضيتهم.

سأل أحد الركاب: "شبيهم؟"، فتطوّع راكب آخر بالرد: "عمي هذولة من أحزاب وطنية، الحكومة ما دايرتلهم بال. لو كانوا إسلاميين أم منافقين لأعطتهم حقوقهم وأزيد".

الراكب المتطوع بالجواب نطق بالحقيقة.. وقضية كامل شياع وسواه من المثقفين والعلماء والسياسيين المحسوبين على القوى الوطنية (غير الطائفية) تشهد على ذلك.

لو كان كامل شياع، المفكر المرموق والوطني الصادق، قيادياً في حزب الدعوة الإسلامية أو المجلس الأعلى أو التيار الصدري أو منظمة بدر أو حزب الفضيلة أو الحزب الإسلامي، هل كانت ملفات قضيته ستُحفظ ويُمنع نشر أي تفاصيل تتعلق بها؟ هل كان رئيس الوزراء أو وكيل وزارة الداخلية الأقدم سيصمّ أذنيه عن مطالباتنا المتواصلة بالكشف عن نتائج التحقيق في هذه القضية؟

يومياً تقريباً تُعلن الأجهزة الأمنية بكل فخر عن إلقاء القبض على أفراد عصابات مسؤولة عن أعمال إرهابية مختلفة (تفجيرات، اغتيالات بكواتكم الصوت، هجمات مسلحة).. هل هي محض مصادفة ألاّ يُلقى القبض حتى الآن على قتلة كامل شياع وقبله قاسم عبد الأمير عجام وبعدهما هادي المهدي وسواهم المئات من الناشطين السياسيين والنقابيين والمثقفين الوطنيين؟

لا أنتظر، كما غيري، جواباً على هذا السؤال وأمثاله من الحكومة، فالحكومة وأقطابها ليسوا في هذا الوارد.. لا يهمهم إن يُقتل عشرة أو ألف ممن لا يصفقون لها ولأقطابها.

الجواب عندنا نحن زميلات وزملاء كامل شياع وقاسم عجام وهادي المهدي وسواهم ممن قُدّر لنا أن نبقى حتى الآن على قيد الحياة. هي قضيتنا التي لا ينبغي أن ننتظر مكرمة بشأنها من أحد، فلقد آن الأوان لنشكل تجمعاً واسعاً يتبنى قضية كامل شياع وسواه.. يطالب البرلمان والحكومة والقضاء بالكشف عن الحقيقة.. عن أسماء القتلة وأسماء المحرّضين على قتل المثقفين والناشطين السياسيين والنقابيين الوطنيين.

هي خطوة مهمة لردع القتلة والمحرّضين على القتل ولمنع وقوع المزيد من الجرائم من هذا النوع التي يمكن أن تطاولنا جميعاً الواحد بعد الآخر.

إنها دعوة من كامل شياع شخصياً من أجلنا.

نـواب يرجّحون استمرار الخلافات لحين انتهاء عمر البرلمان

طالباني يطمئن الفرقاء من ألمانيا ويرجّح الحلول التوافقية

توقّع النائب عن القائمة العراقية فارس السنجري ظهور أزمات جديدة في حال عدم توفر النوايا الصادقة من قبل الكتل السياسية لحل الأزمة السياسية الراهنة، مبينا انه "ستظهر مصداقية جميع الكتل السياسية في ورقة الإصلاحات وفي تطبيق الاتفاقيات السابقة بعد عطلة العيد مباشرة". فيما اعتبر نائب آخر عن القائمة نفسها ان تستمر الازمات حتى نهاية عمر البرلمان.

□ متابعة/ المدى

يأتي ذلك في وقت أعلن الرئيس جلال طالباني خلال لقائه الخميس الماضي رئيس كتلة الوسط البرلمانية إياد السامرائي "أن اللقاءات والاتصالات التي يجريها من ألمانيا تبشر باحتمالات التوصل إلى انفراج في الأزمة بغية الوصول إلى حلول توافقية. ونقل بيان رئاسي عن طالباني انه أكد سيواصل جهوده لتقريب وجهات النظر حال عودته إلى أرض الوطن قريباً.

وقال عضو العراقية فارس السنجري في تصريح لـ"أين" أمس انه "لا يوجد اتفاق بين أطراف التحالف الوطني حول ورقة الإصلاحات السياسة وجميع ذلك سيظهر ما بعد عطلة العيد"، مستبعداً ان يكون هناك اجتماع لقوى تحالف أربيل والنجف لأنه لغاية الآن لم يتم الاجتماع على ورقة الإصلاحات السياسية، على حد قوله.

واضاف ان "المقترحات موجودة ومثبتة في ورقة اربيل عن تشكيل الحكومة وكانت هناك فقرات متفق عليها وبعد هذه الاتفاقية هناك اجتماعات سبق وان عقدت بين الكتل السياسية في أربيل والنجف".

وأوضح السنجري ان "التحالف الكردستاني لديه مشاكل حول قانون النفط والغاز وقوات البيشمركة والمناطق المتنازع عليها وهذه المشاكل قد طرحت في وقت سابق"، مشيرا الى ان "جميع الأمور واضحة وليست بحاجة إلى ترتيب نقاط من جديد".

ودعا رئيس الجمهورية جلال طالباني في كلمة متلفزة من على قناة العراقية في أول ظهور له بعد إجرائه عملية جراحية في ركبته في المانيا إلى عقد المؤتمر الوطني ووقف حملات الاعلام والابتعاد عن الخطابات المتشنجة، كما دعا الى ان يكون الدستور واتفاقية اربيل، والنقاط الثمانية التي خرج بها اجتماع اربيل – النجف، الاساس بحل الأزمة السياسية مشيرا الى ضرورة عقد الاجتماع الوطني بعد عودته من رحلة العلاج".

فيما دعا النائب عن التحالف الكردستاني، محمود عثمان القوى السياسية المتخاصمة فيما بينها للجلوس على طاولة الحوار بهدف حل الأزمة السياسية الحالية في البلاد والمستمرة منذ أشهر.

الفرقاء السياسيون.. (أرشيف)

وقال عثمان في تصريح لـ"الفرات نيوز" أمس الجمعة "على القوى السياسية جمعاء وخاصة المتخاصمة فيما بينها الجلوس على طاولة الحوار من اجل حلحلة جميع المشاكل الموجودة في البلاد"، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة الإسراع في إكمال إجراءات عقد الحوار الوطني لانه الحل الوحيد لإنهاء الأزمة لا غير".

وأوضح أن "جميع الكتل السياسية الحاكمة وغير الحاكمة باتت تعتبر مصالحها أهم من مصالحة المواطن، لأنه ولو كانوا يدركون أن مصلحة المواطن فوق مصالحهم الضيقة لما تصرفوا بهذه التصرفات وقادوا البلاد للازمة الموجودة اليوم ولذا هم يفضلون مصالحهم على مصالحة البلاد".

من جانب آخر قال رئيس مجلس النواب الأسبق محمود المشهداني "ان الظروف الحالية التي يعيشها البلد مناسبة تماما لإنهاء الخلافات السياسية من خلال أجراء إصلاحات سياسية ترضى بمقبولية من قبل الفرقاء السياسيين".

ودعا في بيان صحفي امس الكتل السياسية الى "إنهاء خلافاتها من خلال الجلوس على طاولة الحوار والشروع بالإصلاحات السياسية"مضيفا "ينبغي ان تدرك القوى السياسية حجم الظروف التي تعيشها دول الجوار والتي تستوجب الوصول الى توافقات مشتركة تحافظ على وحدة الصف الوطني وتحصن وحدة البلاد.".

وكان رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري اكد خلال ترؤسه اجتماعا سابقا للتحالف ان مشروع الاصلاح بدأ يتحرك عمليا من خلال التركيز على السلة الاولى من الملفات والقضايا العالقة . وان اللقاءات الاخيرة مع قيادات الكتل اظهرت دعماً لعمل لجنة الاصلاح، مع الاخذ بنظر الاعتبار السقوف الزمنية والاجراءات التطبيقية.

الى ذلك توقع عضو العراقية رشيد العزاوي، أن تبقى المشاكل العالقة الى حين انتهاء عمر مجلس النواب والحكومة ، مشيراً الى أن عمر المجلس والحكومة سوف ينتهي بعد (١٥) شهر.

وقال العزاوي في تصريح (للوكالة الاخبارية للانباء): إن القائمة العراقية عندما جلست مع رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري لم تكن هناك ورقة اصلاحات مقدمة من قبله وإنما مجرد مجموعة أفكار قدمها وطالب العراقية بتقديم ما لديها من أفكار.

وأضاف: أن الافكار التي قدمها الجعفري كانت ايجابية لحل المشاكل العالقة وخاصة وأن العملية السياسية تحتاج الى الكثير من الاصلاحات.

واشار العزاوي الى: أن الخلافات السياسية سوف تستمر الى نهاية الدورة الانتخابية وخاصة ولم يبقى من عمر الحكومة سوى (١٥) شهر ولم يرى المواطن أي خدمات واستقرار للوضع السياسي والأمني سوى المماحكات السياسية.

فيما اكد عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني فالح الزيادي، بأن الاجتماع الوطني سوف يحدد انعقاده بعد استئناف جلسات البرلمان، مشيراً الى وجود رغبة لدى جميع الكتل السياسية بالجلوس على طاولة المفاوضات.

وقال الزيادي : إن الاجتماعات الثنائية بين الكتل السياسية مستمرة لكن لم يتم تحديد موعد انعقاد الاجتماع الوطني بعد ، مشيراً الى انه سيتم تحديد الموعد بعد استئناف جلسات البرلمان.

وأضاف: الاسبوع المقبل سوف يشهد حراكاً سياسياً خاصة بعد ان أعطت الكتل السياسية مؤشرات ايجابية لتقبل ورقة الاصلاحات والرغبة بالجلوس على طاولة المفاوضات التي كانت ترفضه بعض الكتل.

وبين النائب عن ائتلاف دولة القانون: أن ورقة الاصلاحات سوف تطرح في الاجتماع الوطني لمناقشتها والتوصل الى صيغة نهائية تكون كفيلة بحل الخلافات العالقة بين الفرقاء السياسيين.

وتضمنت ورقة الإصلاح ثلاث نقاط تتمثل بدعوة جميع الأطراف السياسية الى مراجعة الأوضاع في ضوء الأزمة السياسية التي مر بها البلد ودعوة الأطراف السياسية الى التعامل مع الحوار بايجابية وطرح جميع الملفات على أساس الالتزام بالدستور.

فضلا عن دعوة الشركاء للتباحث في الملفات المهمة وإيجاد حلول وفق سقوف زمنية بالإضافة الى التزام التهدئة الإعلامية.

نجاة برلماني من محاولة اغتيال في الكوت.. ومجلس المحافظة يتهم نوابا بالتفجيرات الأخيرة

القاعدة تتبنى ٤٣ هجوما استهدفت القوات الأمنية في الانبار خلال شهرين

□ متابعة /المدى

كشف نائب رئيس مجلس محافظة واسط مهدي الموسوي، امس الجمعة،عن وجود تقارير لدى الأجهزة الأمنية تثبت تورط بعض أعضاء مجلس النواب بالتفجيرات التي ضربت المحافظة مؤخرا.فيما اعلن تنظيم "دولة العراق الاسلامية" تبني ٤٣ هجوما اغلبها بعبوات ناسفة استهدفت قوات الامن في محافظة الانبار ، حسبما نقل بيان نشر على مواقع بينها "حنين".

ووقعت الهجمات التي استهدفت دوريات لقوات الجيش والشرطة وعناصر في قوات الصحوة خلال شهري حزيران وتموز الماضيين، وفقا للبيان الذي يحمل تاريخ الاربعاء الماضي.

واشار البيان الى ان نحو اربعين هجوما نفذت بعبوات ناسفة، استهدف اغلبها قوات الشرطة والجيش في مناطق متفرقة من محافظة الانبار،كما استهدفت مقرات للجيش بهجمات صاروخية ومدافع الهاون، وفقا للبيان.

وتحدث البيان عن وقوع عدد من القتلى والجرحى في اغلب الهجمات.

ووقعت هذه الهجمات بعد دعوة زعيم دولة العراق الاسلامية في كلمة صوتية مسجلة "شباب المسلمين" للتوجه الى العراق، معلنا عن "بدء عودة" التنظيم الى مناطق سبق ان غادرها، وذلك في اطار خطة جديدة تحمل اسم "هدم الاسوار".

ويعتبر المسؤولون ان تنظيم القاعدة اضعف بكثير مقارنة بالاعوام الماضية خصوصا بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، لكنه مازال ينفيذ هجمات مؤثرة في مناطق متفرقة من البلاد.

وتبنى التنظيم ذاته، هجمات دامية وقعت في ٢٣ من تموز الماضي، استهدفت ١٩ مدينة في عموم البلاد، وادت الى مقتل ١١٣ شخصا واصابة اكثر من ٢٥٠ اخرين بجروح.

وفي سياق متصل نجا النائب المستقل عن محافظة واسط كاظم الصيادي، امس الجمعة، من محاولة اغتيال بهجوم مسلح من قناص بمدينة الكوت.

وقال كاظم الصيادي في بيان صدر عنه، وتلقت "المدى "نسخة منه، إن "موكبي تعرض، لهجوم مسلح من قناص لدى مروره في احد شوارع مدينة الكوت، مركز محافظة واسط، مما أسفر عن انقلاب إحدى سيارات الموكب".

وأضاف الصيادي أنه لم يصب "بأي أذى كونه كان في سيارة أخرى"، من دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

وكان النائب الصيادي ينتمي للتيار الصدري قبل أن يعلن زعيم التيار مقتدى الصدر، في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، براءته منه، ووصفه بـ"الوقح"، داعيا الهيئة السياسية للتيار إلى جعله عبرة للآخرين، على خلفية حادث اعتدائه على أحد القادة الأمنيين في محافظة واسط.

و أكد مصدر برلماني، في الـ١٨ ايلول ٢٠١١، أن مجلس النواب سيصوت خلال جلسته الـ٣٠ من السنة التشريعية الثانية على رفع الحصانة عن النائب كاظم الصيادي، فيما اكد الصيادي في (٢٦ ايلول ٢٠١١)، أن مجلس النواب تخلي عن موضوع رفع الحصانة عنه بعد أن أعلن القضاء براءته، فيما أشار إلى أن الذين شهدوا ضده تراجعوا عن شهادتهم وأودعوا التوقيف.

فيما كشف نائب رئيس مجلس محافظة واسط مهدي الموسوي ،امس الجمعة،عن وجود تقارير لدى الأجهزة الأمنية تثبت تورط بعض أعضاء مجلس النواب بالتفجيرات التي ضربت المحافظة مؤخرا.

وقال الموسوي في تصريح لـ"البغدادية نيوز" ان " الاجهزة الامنية في المحافظة اكدت تورط بعض النواب مع تنظيم القاعد وما يسمى بتنظيم دولة العراق الاسلامية و الجيش الحر المنطلق من سوريا بالتفجيرات الاخيرة التي ضربت المحافظة "، مشيرا الى ان "هذه التنظيمات تسعى للاطاحة بنظام الحكم وتأسيس دولة إسلامية جديدة من خلال وضع مخططات تستهدف محافظات الوسط والجنوب" على حد قوله. وأضاف أن "القضاء سيصدر اوأمر القبض قريبا بحق النواب الذين يثبت تورطهم ، رافضا الكشف عن أسماء المشتبه بتورطهم او الكتل التي ينتمون لها". يذكر أن محافظة واسط شهدت عدة انفجارات خلال الفترة الماضية ، أخرها انفجار سيارة مفخخة كانت مركونة على جانب الطريق في ساحة العامل وسط مدينة الكوت اسفرت عن سقوط ٦شهداء و٣٦ جريحاً. الى ذلك علنت قيادة شرطة محافظة ديالى، يوم امس ، أن تسعة مطلوبين للقضاء بتهم "ارهابية" وجنائية سلموا أنفسهم بشكل طوعي للأجهزة الامنية في مناطق متفرقة من المحافظة خلال العام الحالي ٢٠١٢، معتبرة الأمر خطوة "ايجابية" تدل على الإيمان بعدالة القضاء وتنامي الثقة بالأجهزة الأمنية.

وقال المتحدث باسم شرطة ديالى المقدم غالب عطية في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تسع أسر من أهالي المحافظة قامت بتسليم ابنائها المطلوبين للقضاء وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الارهاب وتهم جنائية بشكل طوعي للأجهزة الامنية خلال العام الحالي ٢٠١٢"، مؤكدا أن "تسليم الأسر لأبنائها المطلوبين خطوة ايجابية تدلل على ايمانها بعدالة القضاء وتنامي الثقة بالأجهزة الأمنية".

وأضاف عطيه أن "اقدام الاسر على دعم اسس القانون والقضاء عبر تسليم ابنائها المطلوبين للعدالة يعطي دلالات هامة ابرزها الرغبة في تحقيق الاستقرار وسيادة القانون على الجميع واللجوء الى القضاء لتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف"، مشيرا إلى أن "استقرار الاوضاع الامنية الداخلية لا يتم إلا بقوة القانون واحترامه من قبل جميع شرائح المجتمع ".

يذكر ان الاجهزة الامنية في محافظة ديالى، اعتقلت خلال العام الحالي ٢٠١٢ مئات المطلوبين للقضاء بتهم ارهابية وجنائية في عمليات دهم وتفتيش جرت بمناطق متفرقة من المحافظة.

الولايات المتحدة تتهم الحكومة بمساعدة إيران

□ ترجمة المدى

عندما اعلن الرئيس اوباما في الشهر الماضي بانه منع احد مصارف بغداد من التعامل مع منظومة المصارف الاميركية كان ذلك بمثابة اقرار نادر من نوعه بمشكلة حساسة تواجه الادارة في بلد غادرته القوات الاميركية توا. على مدى اشهر كان العراق يساعد ايران في تحجيم العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي . حسب مسؤولين حكوميين حاليين و سابقين في القطاع المصرفي من اميركا و العراق فان هذا المصرف المغمور – مصرف ايلاف الاسلامي – الذي فرزته الولايات المتحدة هو جزء بسيط من شبكة مؤسسات مالية و عمليات تهريب النفط كان و لايزال يزود ايران بسيل من الدولارات في وقت تضغط فيه العقوبات على اقتصادها . ادارة اوباما لا تريد استعراضا علنيا مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي حول ايران بعد ثمانية اشهر فقط من انسحاب القوات الاميركية من بغداد . مع ذلك فان الادارة تجري محادثات خاصة مع المسؤولين لتشتكي من مسائل محددة في العلاقات المالية و اللوجستية بين البلدين ، رغم انهم لا يعتقدون ان كل انواع التجارة بينهما قانونية . من الامثلة الاخيرة عندما علم المسؤولون الاميركان بان الحكومة العراقية تساعد الايرانيين عن طريق السماح لهم باستخدام فضاء العراق لنقل الامدادات الى سوريا ، فان السيد اوباما اتصل بالسيد المالكي ليشتكي من ذلك فاخذت الطائرات الايرانية مسارا آخرا . ردا على سؤال من صحيفة نيويورك تايمز قال ديفيد كوهين وكيل وزارة الخزانة لشؤون الارهاب و الاستخبارات المالية، بان ايران تسعى الى التملص من حدة العقوبات المالية عن طريق المؤسسات المالية ، و اضاف " سنبذل الجهود لمنع ايران من التهرب من العقوبات المالية الدولية سواء في العراق او في اي مكان آخر" .

ذكر مسؤولون حاليون و سابقون في العراق و الولايات المتحدة بالاضافة الى خبراء نفطيين و مصرفيين بان مسؤولين في الحكومة يغضون النظر عن التدفقات المالية الكبيرة و التهريب و غيرها من انواع التجارة مع ايران. في بعض الحالات يستفيد مسؤولون عراقيون – بينهم مقربون من السيد المالكي – من هذه النشاطات بشكل مباشر . يقول احد كبار ضباط المخابرات السابقين و الذي يقوم حاليا باعمال تجارية في العراق " ان الحكومة منخرطة في هذه النشاطات ". عند اعلانه عن منع التعامل مع مصرف ايلاف الاسلامي ، قال السيد اوباما بان هذا المصرف " يسهّل معاملات بملايين الدولارات نيابة عن مصارف ايرانية خاضعة للعقوبات بسبب ارتباطاتها بنشاطات ايرانية غير مشروعة ". الا ان التعامل الذي يتلقاه المصرف في بغداد منذ ان شخصّه السيد اوباما ، يوحي بان الحكومة لا تسمح للشركات و الافراد بالالتفاف على العقوبات فقط و انما ايضا تفرض عقوبات في حالة عدم امتثالها . قال خبراء مصرفيون عراقيون الاسبوع الماضي بان المصرف لايزال يساهم في المزاد اليومي للمصرف المركزي العراقي الذي تبيع فيه المصارف التجارية الدينار العراقي و تشتري الدولار الاميركي. هذه المزادات هي بمثابة طريق يدخل من خلاله الايرانيون الى النظام المالي العالمي. يقول مسؤولون غربيون بان ايران تسعى الى تعزيز احتياطها من الدولار لتحقيق الاستقرار في اسعار الصرف و دفع ثمن الواردات . و ذكر مسؤولون اميركان و عراقيون لهم خبرة بالمصارف بان الزبائن الايرانيين قادرون على نقل كميات كبيرة من النقد الى المزادات و من ثم الى المصارف في المراكز المالية الاقليمية مثل دبي و الامارات العربية او عمان، الاردن ، و من هناك الى المنظومة المصرفية الدولية . قال السيد مضر صالح المسؤول في البنك المركزي في مقابلة بان مصرف ايلاف تم السماح له بالعودة الى المزاد حيث نفى مسؤولو المصرف الاساءات الموجهة اليهم، و قال " ان مصرف ايلاف يحضر المزادات بعد ان اخبرنا بانه لم ينتهك القانون و لم يتعامل مع اية مؤسسة ايرانية".

بينما يحاول العراق فرض شروط اكثر صرامة من اجل كشف التحويلات غير المشروعة، فان مسؤولون لديهم معرفة بشؤون المصارف يقولون بان المصارف و مكاتب الحوالات غير الرسمية و الزبائن الايرانيين يلتفون على تلك الشروط عن طريق تزوير الوثائق لكي تبدو التحويلات و كأنها لتمويل تجارة شرعية بين العراق و غيره من البلدان.

■ عن : نيويورك تايمز

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون